

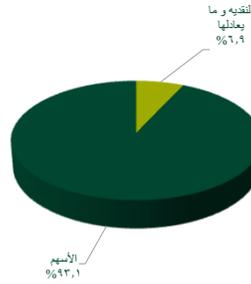
محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٣	١٢,١%
العائد منذ بداية العام	٢٧,٣%
٢٠٢٢	٢٨,٣%
٢٠٢١	١٢,٨%
منذ ٥ سنوات	٤١,١%
منذ التأسيس	٩٣,٠١%



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٣

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضاً بالاستثمار في أدوات الخزنة و سندات الخزنة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	أكتوبر-١٩٩٧
سعر الوثيقة ح.م	٤٤١,١١ ج.م.
إجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٣٣,٤٠ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGULBI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٧

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الاستثمارات
مدير الاستثمار	نبيل مومني
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك المصري الخليجي	١٩٣٤٢
تيلفون	+٢٠٢٠-٣٧٦١٦٨٤٨
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.eg-bank.com/

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٣ بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر S&P500 ومؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ١٥.٩% و ١٤.٠% على التوالي خلال النصف الأول من العام. نعتقد أن الأداء الجيد للأسواق العالمية يعود للأسباب الآتية:

- حماس المستثمرين للذكاء الصناعي و هو ما أدى إلى ارتفاعات كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. من الجدير بالذكر أن أداء مؤشر S&P500 مدفوعاً بـ ٧ شركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات يمثلون ٢٨% من المؤشر. نيفيديا (١٨٩.٥%)، ميتا (١٣٨.٥%)، تسلا (١١٢.٥%)، أمازون (٥٥.٢%)، أبل (٤٩.٧%)، مايكروسوفت (٤٢.٧%)، والفايت (٣٦.٣%).

- اقتناع المستثمرين أن البنك الفيدرالي الأمريكي سيتوقف عن رفع أسعار الفائدة عقب قيامه برفعها ٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى مايو ٢٠٢٣ في حين خفضت نسبة التضخم في أمريكا من ٩.٠% في يونيو ٢٠٢٣ إلى ٤% في مايو ٢٠٢٣.

- يتبع العلبية العظمى من المستثمرين إلى النظرة المستقبلية و بما أن توقعاتهم أن السياسة التشفية للبنك الفيدرالي على وشك الانتهاء فيؤدي ذلك إلى فرص نمو جيدة لأسواق المال.

نعتقد أن التضخم سيستمر في الانخفاض و أن الفترة المتبقية من ٢٠٢٣ و بالإضافة إلى ٢٠٢٤ ستسهم بارتفاع معدلات البطالة تدريجياً و هو ما سيؤدي إلى انخفاض التضخم و ضعف قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات العالمية الرئيسية مما يؤدي إلى ارتفاع أسواق المال و السلع.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية لكن بوتيرة أقل حيث ارتفع بـ ٣.٥% فقط خلال النصف الأول من ٢٠٢٣. مضغوطاً بالأداء السلبى للسوق الصيني الذي يمثل ٣١% من المؤشر و قد انخفض بـ ٦.٥% خلال النصف الأول من ٢٠٢٣. يرجع الأداء السلبى للسوق الصيني إلى اعتقاد المستثمرين أنه تم المبالغة في نسب النمو المتوقعة للتصنيع عقب فتح الاقتصاد حيث ارتفع الناتج المحلي بـ ٦.٥% و هو أقل من المتوقع نظراً لضعف الأرقام المقارنة في فترة الـ zero-covid.

من الجدير بالذكر أن تقييمات مضاعف الربحية للأسواق الناشئة تراجعت خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قرة الدولار الأمريكي و تأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة و ضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر بـ ١٢.١ مرة و هو أقل بحدود ١٨% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٤.٨ مرة.

نعتقد أن نسب النمو في الصين ستستمر في الارتفاع و أنه رغم أنها أقل من التوقعات إلا أن سترتفع مع الوقت إلى ٨% و هم ما سيدعم أرباح الشركات و النظرة المستقبلية للأسواق الناشئة خاصة ظل ضعف الدولار الأمريكي عقب انتهاء السياسة التشفية للبنك الفيدرالي و بناء عليه و بما أننا في نهاية مرحلة السياسة التشفية نتوقع أن تعود الأسواق الناشئة للتداول على متوسطاتها التاريخية و تتداول علو مستويات أعلى من متوسطاتها التاريخية عندما يبدأ البنك الفيدرالي في سياسة توسعية.

سوق الأسهم المصري

يتداول السوق المصري على تباين وفقاً لعملية التقييم فبالعملة المحلية ارتفع المؤشر الرئيسي للسوق بـ ١١% خلال النصف الأول من ٢٠٢٣ متفوقاً على الأسواق العالمية و الأسواق الناشئة في حين أننا لو وضعنا في الاعتبار انخفاض قيمة الجنيه بـ ٥% خلال نفس الفترة، نجد أن السوق قد انخفض بـ ٣% بالدولار الأمريكي خلال النصف الأول من ٢٠٢٣.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٩.٢% في ٢٠٢٢ و ٥٤.١% في الربع الأول من ٢٠٢٣ في حين ارتفع المؤشر الرئيسي بـ ٢٢.٢% خلال ٢٠٢٢ و ٢١% في النصف الأول من ٢٠٢٣ و هو ما يعكس انخفاض مضاعف الربحية التي يتداول عليها السوق و هو ما يعكس تخوف المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي و تأثير ذلك على سعر الصرف.

يتداول السوق المصري حالياً تتداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٦.٥ مرة و هو أقل بحدود ٤٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٠.٧ مرة و بناء عليه نعتقد أن تطبيق نظام صرف مرن و المعنى في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي و التوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة و معاودته التداول على مستوياته التاريخية لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حالياً مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد كذب سعر الصرف و ضعف قيمة الجنيه المصري و هو ما سيدعم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.